اقتصاد المعرفة في الجزائر حسب مؤشر المعرفة العالمي لعام 2020

The knowledge economy in Algeria, according to the Global Knowledge Index for the year 2020

د. سعيدة لقوي [1*]، أ.د مصطفى بورنان [2]

[1] جامعة الأمير عبد القادر-قسنطينة (الجزائر)، s.legoui@lagh-univ.dz

[2] جامعة عمار ثليجي -الأغواط (الجزائر)، m.bourennane@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2024/05/13 تاريخ القبول: 2024/05/14 تاريخ النشر: 2024/06/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر من خلال تحليل مؤشر المعرفة العالمي لعام 2020. وقد خلص البحث إلى أن الجزائر تعاني من تأخر في بناء اقتصاد معرفي، نظرًا لوجود عدة تحديات وعراقيل تعيق وصولها إلى مستوى الدول المتقدمة التي تعتمد على المعرفة والمعلومات لتحقيق الازدهار والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، مؤشرات اقتصاد المعرفة، مؤشر المعرفة العالمي، الجزائر.

تصنيف JEL: D80, D89

Abstract:

The research aims to highlight the reality of Algeria's knowledge economy through the Global Knowledge Index for the year 2020. The research has found that Algeria is far from building a knowledge economy due to a range of problems and obstacles hindering its progress towards joining advanced nations that rely on knowledge and information to achieve wealth and sustainable development.

Keywords *: Knowledge economy; knowledge economy indicators; global knowledge index; Algeria.*

Jel Classification Codes: D80, D89.

***المؤلف المرسل: لقوي سعيدة**

1. مقدمة:

لقد أحدثت ثورة التكنولوجيا والمعلومات تطورا سريعا في كل المجالات، مما أدى إلى الاعتماد على الإبداع والابتكار في انتاج السلع والخدمات، وتحويل المعلومات إلى معرفة، والمعرفة إلى منتج مميز، فأصبح هذا العصر يطلق عليه اسم عصر المعرفة.

يحظى العلم بدور بارز في توليد الثروة وزيادتها، ويتجلى ذلك من خلال مساهمته في تحسين الأداء ورفع معدلات الإنتاجية، مع تقليص التكاليف. وفي هذا السياق، يظهر نمواً سريعاً وشاملاً لاقتصاد المعرفة، الذي أصبحت المعرفة فيه المحرك الرئيسي للتنافسية الاقتصادية والنجاح.

الجزائر ليست معزولة عن التنمية العالمية. كما يؤخذ في الاعتبار اقتصاد المعرفة وهذا يعتمد على الفرص التي يوفرها والتي لا تتوفر. تحتاج الجزائر إلى إعادة النظر في متطلبات المعرفة والمهارات والتكنولوجيا المناسبة للانتقال من الاقتصاد التقليدي (المادي) إلى اقتصاد المعرفة (غير المادي) واستخدام الموارد البشرية والموارد في الإنتاج والتراكم. معرفة علمية.

1.1 إشكالية البحث: من خلال ما تقدم تبرز الإشكالية التالية:

ما هو واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر وفق مؤشر المعرفة العالمي لعام 2020 ؟

2.1 فرضية البحث: للتأقلم مع الوضع الحالي للاقتصاد العالمي الجديد، فإن الجزائر معنية بمواكبة هذا التطور السريع الذي يعتمد على المعلومات والمعروف باقتصاد المعرفة.

3.1 أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من أهمية موضوع اقتصاد المعرفة ، إذ أن العقل البشري أصبح هو الثروة التي تمثل طاقة متجددة لا تنضب، وهو أحد ركائز الاندماج في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة.

4.1 أهداف البحث: يهدف البحث إلى محاولة عرض واقع الجزائر في هذا مجال اقتصاد المعرفة.

5.1 منهج البحث: اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي لبيان مفهوم اقتصاد المعرفة وعناصر وأهميته، والتحليلي لدراسة واقع اقتصاد المعرفة بالجزائر.

6.1 تقسيم البحث: للإجابة عن الإشكالية تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار العام لاقتصاد المعرفة

المحور الثاني: الأداء المعرفي الجزائر ضمن المؤشر العالمي لاقتصاد المعرفة لعام 2020

2. الإطار العام لاقتصاد المعرفة:

لقد شهد العالم تغيرا كبيرا في حياة البشرية، وهذا بعد ظهور الزراعة والصناعة، وهذا التغير تمثل في ثورة العلوم والتقنية الفائقة التطور في المجالات الالكترونية والفيزيائية والبيولوجية والفضائية، وهذا ما أثر على نمط الحياة.

1.2 تعريف المعرفة:

لا يمكن اختزال مفهوم المعرفة بتعاريف مبسطة، لأن المعرفة هي حالة فكرية وإنسانية أرقى من مجرد الحصول على المعلومات واكتساب الخبرات. (بلعلمي، 2020، صفحة 111)

أشار **بيتر دراكر** إلى أن المعرفة، بدلاً من رأس المال والموارد الطبيعية واليد العاملة، ستكون المورد الرئيسي؛ ففي القرنين التاسع عشر والعشرين، كان هذان العنصران(رأس المال والعمل المادي) محوريان في النظرية الاقتصادية، أما الآن فإن المعرفة، بدلاً من استثمار رأس المال في القطاع الإنتاجي أو العمل المادي، ستكون المحرك الرئيسي للأنشطة التي تؤدي إلى الثروة. فالإنتاجية والإبداع هما الجانبان التطبيقيان للمعرفة في العمل. (أبوسرحان، 2008، صفحة 07)

تعرف المعرفة على أنها المعلومات أو الحقائق التي يحتفظ بها الشخص في ذهنه حول شيء ما، وتعتبر أيضًا مزيجًا من الخبرات والمهارات والقدرات والمعلومات السياقية. (علوبة، 2020، صفحة 206)

- **المعرفة الضمنية:** يُطلق على المَعرِفة التي لا تُبَوَّب وتنبثق ذاتيًا، وتُعبِّر عن نفسها بطرق يصعب نقلها بواسطة الكلمات أو الحواسيب باسم "المَعرِفة المُلتَصِقة بالأفراد". وتتعلق هذه المعرفة بالمهارات والأفكار والواجبات والتطوّرات النابعة من دواخل عقول الأفراد. (بلعلمي، 2020، صفحة 113)

- **المعرفة الواضحة (الصريحة):** تعني المعرفة الواضحة القابلة للنقل والتعلم بشكل منتظم بين الأفراد، وتتعلق بالمعلومات المخزنة في المؤسسة والتي يمكن لأفرادها الوصول إليها واستخدامها ومشاركتها مع بعضهم البعض.(مقيمح و هرموش، 2017، صفحة 207)

2.2 مفهوم اقتصاد المعرفة:

تنوعت التعاريف المرتبطة بمفهوم اقتصاد المعرفة، حيث يُعرّف عادة على أنه واقع البيئة الاقتصادية العالمية الحديثة. يُعتبر المعرفة الكامنة في العوامل غير المادية من بين العوامل الأكثر أهمية في عمليات الإنتاج، وبالتالي يُمكن اعتباره كنموذج اقتصادي يتسم بأن فيه إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة هو المحرك الرئيسي لعملية النمو وإنشاء الثروة وخلق فرص العمل عبر كافة الصناعات. (مقيمح و هرموش، 2017، صفحة 211)

يُعرف اقتصاد المعرفة بأنه النمط الاقتصادي الذي يُنشئ الثروة من خلال إنشاء وتحسين ومشاركة وتعلم وتطبيق واستخدام المعرفة في جميع أشكالها وخدماتها. يعتمد هذا النوع من الاقتصاد على الأصول البشرية والأصول غير الملموسة، ويتبنى خصائص وقواعد جديدة في مختلف القطاعات.

وتُعد الموارد البشرية المتأهلة والتراكم المعرفي هي الأصول الإنتاجية الأكثر قيمة في إطار اقتصاد المعرفة. (بابكر، 2021، الصفحات 6-7)

3.2 خصائص اقتصاد المعرفة وأسباب التحول إليه:

أ. خصائص اقتصاد المعرفة: لاقتصاد المعرفة مجموعة من الخصائص تميزه عن الاقتصاد التقليدي نذكر من بينها: (عاشور و كواش، 2022، صفحة 26)

التركيز على استثمار الموارد البشرية كرأس مال معرفي وفكري؛

- الاعتماد على قوى العمل المؤهلة والمدربة والمتخصصة في التقنيات الجديدة؛
- تقديم التدريب وإعادة التدريب المستمرة لضمان مواكبة العاملين للتطورات في مجال المعرفة؛
- إنشاء نظام معلومات واتصالات دقيق وفعال من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل فعّال؛
- تحويل النشاط الاقتصادي من إنتاج السلع إلى إنتاج الخدمات المعرفية؛
- رفع أهمية عمليات البحث والتطوير كمحرك للتنمية؛
- تحقيق التميز من خلال كونه اقتصادًا مفتوحًا تمامًا ولديه منافسة عالمية نظرًا لعدم وجود حواجز للوصول إليه؛
- القدرة على الابتكار وتوليد منتجات معرفية جديدة في الأسواق؛
- الربط بالذكاء والاعتراف بأهمية الاختراع والابتكار والمبادرة الفردية والجماعية.

ب. أسباب التحول إلى اقتصاد المعرفة: تشهد الساحة الاقتصادية تغيرات سريعة وعميقة على الاتجاهات دفعت لخلق مجموعة من الأسباب الدافعة للتحول إلى اقتصاد المعرفة، يمكن ذكرها في ما يلي: (بوالقدرة، 2018، صفحة 367)

- تعزيز القدرة والميزة التنافسية.
- مواجهة التنافس العالمي المتصاعد بشكل متزايد.
- الاستجابة لتأثيرات العولمة وتحرير التجارة، وتشجيع المنتجات والخدمات الجديدة القادرة على المنافسة في الأسواق الدولية.
- زيادة التكاليف التي تفرض البحث عن رفع قيمة الإضافة.
- السعي لاكتشاف مصادر نمو جديدة.

- الحاجة إلى تعزيز إنتاجية العوامل المتعددة.

4.2 الفرق بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد التقليدي:

الجدول التالي يوضح الفروق بين الاقتصاد المعرفي والاقتصاد التقليدي:

جدول 1: أوجه الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد المعرفي

الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد المعرفي
الاستثمار في رأس المال المادي	الاستثمار في رأس المال الفكري
الاعتماد على المهارات الجسدية	الاعتماد على المهارات الفكرية
استقرار الأسواق، في ظل البيروقراطية السلطوية	ديناميكية الأسواق والتي تعمل في ظل منافسة مفتوحة
المكننة هي المحرك الأساسي للاقتصاد الصناعي	الرقمنة هي المحرك الاساس ي للاقتصاد المعرفي
هدفه هو تحقيق الاستخدام الكامل للقوى العاملة دون الحاجة لمهارات محددة	يهدف اقتصاد المعرفي الى وضع قيمة حقيقية للأجور والتوسع في استخدام العاملة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم والتدريب
يمثل اقتصاد الندرة حالة حيث يتم توجيه الموارد نحو استخدامها الأمثل	انه اقتصاد وفرة، حيث تزداد موارده (المعرفة)بكثرة الاستخدام.
يخضع الاقتصاد الزراعي لقانون تناقص العوائد والاقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد.	يخضع الاقتصاد المعرفي لقانون تزايد العوائد .
العلاقة بين الإدارة والقوى العاملة في الاقتصاد التقليدي تتسم بالاستقرار.	العلاقة بين الإدارة والقوى العاملة في الاقتصاد التقليدي تتسم بالاستقرار
العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة غير متكافئة	العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة في الاقتصاد المعرفي قائمة على التحالف والتعاون
مقيد بزمان ومكان.	ليس مقيدا بزمان أو مكان.

المصدر: سلام، بوريش، واضح (2018)، واقع التوجه نحو اقتصاد المعرفة ومؤشراته – دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة المغربية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي ، الصفحة 86.

وقد أدى اقتصاد المعرفة الى إحداث علاقات خاصة، فنمو وتطور صناعة البرمجيات وتطبيقاتها المتنوعة والمتعددة، وانتشارها في كافة المجالات والأنشطة، أدت الى إحداث طفرة عائلة في اقتصاديات الإنتاج والتسويق والتمويل وتنمية الموارد البشرية وهذا ما أدى أيضا إلى : (سلام، بوريش، و واضح، 2018، صفحة 86)

- زيادة القدرة على العمل.

- تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة كفاءة الإنتاج والتسويق من حيث الكمية والنوعية.
- تطوير مهارات الابتكار وخلق الفرص الاقتصادية.
- الاستخدام الفعال للموارد، ونقاط القوة، والمهارات الفريدة.

5.2 متطلبات وأهمية اقتصاد المعرفة:

أ. متطلبات اقتصاد المعرفة: يمكن إيجازها في ما يلي: (بن يوب و طبايبية، 2017، صفحة 91)

- السعي لبناء رأس المال البشري وتنميته بجودة عالية وقدرات متطورة من خلال برامج تدريبية وتطويرية، مع توفير بيئة داعمة للمعرفة من قِبل الحكومة، إذ يُعَدُّ العلم أحد أهم عوامل الإنتاج.
- تعزيز كفاءة البحث الفردية، بالإضافة إلى تعزيز فهمهم وتحليلهم واستنتاجاتهم .
- تهدف إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيدها إلى زيادة الاستثمار في تعزيز المعرفة من مرحلة التعليم الابتدائي حتى التعليم الجامعي، مع التركيز الخاص على التوجيه والتوجيه المباشر.
- توفير تقنيات المعلومات والاتصالات وضمان إمكانية الوصول إليها بسهولة في أي وقت ومكان.

ب. أهمية اقتصاد المعرفة: يمكن إيجازها في النقاط التالية: (بوقموم و كنيدة، 2017، الصفحات 126-127)

- يعدّ العلم والخبرة التي يحتويها اقتصاد المعرفة، بما في ذلك الإبداع والابتكار، أساسًا لإنتاج الثروة وزيادتها وتراكمها، وهو مصدر لتعزيز القوة الاقتصادية.
- أحدث اقتصاد المعرفة تغييرات هيكلية واضحة في الاقتصاد، من بينها:
  - زيادة استخدام المعرفة والبيانات في جميع جوانب الأعمال؛
  - زيادة أهمية الإنتاج الفكري؛
  - تصاعد أهمية الاستثمار في رأس المال الفكري؛
  - زيادة في حجم الصادرات من المنتجات المعرفية؛
  - نمو مستمر في الشركات والمشاريع التي تعمل في مجال المعرفة، سواء في التوليد أو الاستخدام.
- يزيد اقتصاد المعرفة من قيمة الأصول غير الملموسة من خلال تعزيز أهمية الأفكار والعلامات التجارية وبراءات الاختراع كمدخلات، وتسليط الضوء على أهمية الخدمات كمخرجات.

- يعمل اقتصاد المعرفة على إعادة استخدام المعرفة الجديدة، مما يؤدي إلى تقليل التكاليف وتسريع عمليات طرح المنتجات في الأسواق وتحقيق العوائد، مما يمنح المنظمات ميزة تنافسية لفترة أطول.
- يسهم اقتصاد المعرفة في زيادة العائد الاستثماري مع زيادة النفقات المصاحبة للتقدم التقني والعلمي.
- يمنح اقتصاد المعرفة دورًا محوريًا لنظم التعليم والتدريب المستمر.
- يخفف اقتصاد المعرفة من قيود الموارد التقليدية، بتحويل المعرفة والمعلومات إلى مورد اقتصادي متجدد.
- يساهم اقتصاد المعرفة في تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية وتقليل تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته باستخدام التكنولوجيا المتطورة، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي بسرعة.
- يزيد اقتصاد المعرفة من الناتج المحلي والدخل القومي، ويوسع نطاق الأفراد الذين يستفيدون من النشاطات المعرفية.

6.2 مؤشرات اقتصاد المعرفة:

يتألف مؤشر المعرفة العربي من سبعة مؤشرات فرعية تسلط الضوء على أداء ستة قطاعات حيوية، تشمل: (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، 2022، صفحة 20)

- مؤشر التعليم قبل الجامعي.
- مؤشّر التعليم التِّقْني والتدريب المِهْني.
- مؤشر التعليم العالي.
- مؤشر البحث والتطوير والابتكار.
- مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- مؤشر الاقتصاد.
- مؤشر البيئة التمكينية.

يعتبر مؤشر المعرفة العربي متميزًا بسبب اهتمامه الفريد بالقطاعات ككل، فضلًا عن التفاعل بين القطاعات المختلفة. هذه العوامل تجعل المؤشر يمثل تقييمًا شاملاً ومتكاملاً للمعرفة والتنمية في المنطقة العربية، ويعكس التحديات والفرص التي تواجهها.

3. الأداء المعرفي الجزائر ضمن المؤشر العالمي لاقتصاد المعرفة لعام 2020

مؤشر اقتصاد المعرفة يوضح التقدم الحاصل في بلد ما ومدى جاهزيته للانتقال نحو اقتصاد معرفة، والجزائر كغيرها من الدول معنية بهذا الاقتصاد، وفي ما يلي نحاول إبزار واقع اقتصاد المعرفة بالجزائر وما هي العراقيل والمشاكل التي تواجه بناء اقتصاد معرفي بالجزائر بالإضافة إلى محاولة إعطاء جملة من الحلول في هذا الموضوع.

1.3 واقع اقتصاد المعرفة حسب المؤشر العالمي لاقتصاد المعرفة لعام 2020:

يمكن توضيح واقع اقتصاد المعرفة بالجزائر من خلال مؤشراته وهذا حسب تقرير مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة لعام 2020، والجدول التالي يمثل أداء الجزائر ضمن مؤشر اقتصاد المعرفة لعام 2020.

جدول 2: أداء الجزائر ضمن مؤشر اقتصاد المعرفة العالمي لعام 2020

الموقع (138 دولة)	مؤشر المعرفة العالمي	التعليم قبل الجامعي	التعليم التقني والتدريب المهني	التعليم العالي	البحث والتطوير والابتكار	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الاقتصاد	البيئات التمكينية
103	37.5	57.3	30.7	47.2	14.2	37.5	32.3	46.5
المتوسط العالمي		58.0	50.8	40.3	26.0	53.8	42.7	59.9

المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مؤشر المعرفة العالمي 2020، شركة دار الغرير للطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة، على الموقع: https://ddl.ae/book/read/3402904، اطلع عليه 2024/05/09 على 01:45.

من خلال الجدول رقم 02 أعلاه، نلاحظ أن أداء المؤشر الكلي لاقتصاد المعرفة في الجزائر بلغ 37.5 وهي قيمة أقل من المتوسط العالمي مما يدل على عدم توافر المتطلبات الأساسية لاقتصاد المعرفة بالجزائر، بالنسبة لباقي المؤشرات فقد جاءت كالتالي: التعليم قبل الجامعي كانت قيمته 57.3 وهو قريب للمتوسط العالمي الذي بلغ 58.0 والذي يؤكد جهود الجزائر في تحسين جودة التعليم قبل الجامعي، بالنسبة لمؤشر التعليم العالي فقد بلغ 47.2 وهو أعلى من المتوسط العالمي الذي بلغ 40.3 حيث احتلت الجزائر ضمن هذا المؤشر المرتبة 37 بين 103 دولة، مؤشر البحث والتطوير والابتكار بلغ 14.2 في حين بلغ المتوسط العالمي لهذا المؤشر 26.0 ونلاحظ تأخر في البحث والتطوير حيث لا توجد بحوث أساسية على المستوى الوطني وكلها لا تتعدى البحوث التطبيقية، ولا يتعدى المبلغ المخصص

للبحث العلمي 01 % من الدخل الوطني، مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بلغ 37.5 درجة في حين بلغ المتوسط العالمي لهذا المؤشر 53.8 درجة وهو منخفض وهو ما يؤكد عدم اعتماد تكنولوجيا المعلومات في الجزائر، مؤشر الاقتصاد للجزائر بلغ 32.3 درجة مقارنة بالمتوسط العالمي لهذا المؤشر الذي بلغ 42.7 درجة فهو منخفض والجزائر تقع في المستوى المنخفض.

توضح هذه القراءة العامة أن الجزائر تقع في المستوى المنخفض لمؤشر المعرفة العالمي، حيث تصنف ضمن المستوى الرابع الذي يشير إلى أنها لا تزال تسعى لتطوير مجتمع المعرفة والوصول إلى اقتصاد المعرفة. هذا يعكس تحديات البلاد في تحقيق التقدم في مجالات مثل التعليم التقني والتدريب المهني، والابتكار، والتفاعل بين القطاعات المختلفة. من خلال فهم هذه النقاط، يمكن للجزائر توجيه الجهود نحو تحسين مؤشر المعرفة وزيادة مشاركتها في اقتصاد المعرفة على المستوى العالمي.

2.3 عراقيل بناء اقتصاد معرفي بالجزائر:

من بين الأسباب التي تحول دون بناء اقتصاد معرفي في الجزائر:

- الفجوة الرقمية التي خلفتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث؛ (بوطالبي و حميدي، 2009، صفحة 194)
- ضعف البنية التحتية التكنولوجية، مثل شبكات الإنترنت السريعة والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتي تعتبر عائقًا أمام تطوير الاقتصاد المعرفي. حيث تعتبر البنية التحتية أساسية لنقل ومشاركة المعرفة والابتكار؛
- نقص الاستثمار في التعليم والبحث العلمي، والذي يعتبر عائق رئيسي لبناء اقتصاد معرفي في الجزائر. ويمكن أن يؤدي الاستثمار الضعيف في هذه المجالات إلى نقص المهارات والتكنولوجيا الحديثة التي تدعم الابتكار؛
- غلبة الطابع البيروقراطي الذي يؤثر بشكل مباشر على البحث والتطوير والذي يثبط فاعلية العلماء والباحثين وبالتالي انخفاض نتاجهم العلمي؛ (فريد و عبد العالي، 2018، صفحة 167)
- قلة التعاون بين القطاعين العام والخاص: قد تكون هناك فجوة في التعاون بين القطاعين العام والخاص في تطوير وتطبيق التقنيات والمعرفة. يمكن أن يكون التعاون الفعال بين الحكومة والشركات الخاصة والمؤسسات الأكاديمية مفتاحًا لتعزيز الابتكار وتحسين الأداء الاقتصادي.

3.3 الآفاق المستقبلية لبناء اقتصاد المعرفة بالجزائر:

انطلاقا من العراقيل والمشاكل التي تتخبط فيها الجزائر والتي تعيق قيام اقتصاد قائم على المعرفة يمكن اقتراح مجموعة من الحلول ، كاستراتيجية لنقل الاقتصاد الجزائري بعيدًا عن اقتصاد قائم على عائدات قطاع المحروقات، اقتصاد يقوم على بناء المعرفة:

أ. **تعزيز التوعية والتثقيف:** يمكن تنظيم حملات توعية وندوات لتعزيز فهم المجتمع لأهمية الاقتصاد المعرفي وفوائده في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ب. **المشاركة الدولية:** ينبغي على الجزائر المشاركة بفعالية في المفاوضات الدولية والاتفاقيات ذات الصلة لضمان تفعيل دورها في الاقتصاد العالمي المعرفي.

ج. **تشجيع التعريب:** يمكن تشجيع تعريب المحتوى الرقمي والمواقع الإلكترونية لتمكين المواطنين من الوصول إلى المعرفة بلغتهم الأم.

د. **تدريب القادة والمسؤولين:** ينبغي تنظيم برامج تدريبية وورش عمل للمسؤولين والقادة السياسيين لزيادة فهمهم ووعيهم بأهمية تكنولوجيا المعلومات ودورها في تعزيز الاقتصاد المعرفي.

هـ. **تشجيع الاستثمار الخاص:** يجب إنشاء بيئة تشريعية واقتصادية تشجع على استثمارات القطاع الخاص في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

و. **مواكبة التحول الدولي:** يجب تحديث البنية التحتية والسياسات الاقتصادية لتتناسب مع التحول الدولي نحو الاقتصاد المعرفي.

ز. **تطوير البيئة التشريعية:** يجب تحسين القوانين واللوائح لتعزيز التعاملات الإلكترونية وتطوير بيئة مناسبة للاقتصاد المعرفي.

ح. **تعزيز التعليم والتدريب:** يجب تحديث مناهج التعليم وتشجيع الابتكار والابتكار في المؤسسات التعليمية وتوفير برامج تدريبية لتطوير الكفاءات والمهارات الضرورية للاقتصاد المعرفي.

مع تنفيذ هذه الإجراءات، يمكن أن تحقق الجزائر تحولًا نحو اقتصاد معرفي أكثر تنافسية واستدامة في المستقبل.

4. خاتمة:

في هذه الدراسة، سعينا لاستكشاف الواقع الاقتصادي للمعرفة في الجزائر من خلال تحليل مؤشر المعرفة العالمي لعام 2020. يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على مفهوم اقتصاد المعرفة

وخصائصه وأهميته، بالإضافة إلى تحليل مؤشراته، وذلك لفهم الفجوة الحالية والمستقبلية في التطور الاقتصادي للبلاد. بالإضافة إلى ذلك، يُقارن البحث بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد التقليدي (الصناعي)، بهدف تسليط الضوء على التحولات والتطورات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري وتحديد الفرص والتحديات التي تنطوي عليها. وفي ختام الدراسة، يتبين أن الجزائر تظل في مرحلة السعي نحو بناء مجتمع المعرفة كخطوة أساسية لتحقيق تحول اقتصادي شامل ومستدام في المستقبل.

نتائج البحث:

- ✓ مسار اقتصاد المعرفة بالجزائر مازال بعيدا حسب مؤشر المعرفة العالمي لعام 2020؛
- ✓ الجزائر غير مهيأة ومتأخرة في الأنشطة المعرفية التي تعتبر من سمات هذا العصر؛
- ✓ غياب الوعي لدى المؤسسات حول أهمية النظام المعلوماتي؛
- ✓ ضعف تكنولوجيا المعلومات وارتفاع تكاليفها وضعف التمويل عليها.

توصيات:

- ➢ إعطاء أهمية لعنصر المعرفة واعتباره مهما وأساسيا للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة؛
- ➢ تطوير القدرات في مجال اللغات خاصة اللغة الانجليزية من أجل الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات؛
- ➢ توفير الإطار القانوني الملائم للبيئة المعرفية؛
- ➢ الاهتمام بالباحثين والمبتكرين وتوفير لهم البيئة المناسبة للبحث العلمي؛
- ➢ دعم عمليات البحث العلمي والتطوير خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات؛
- ➢ محاولة الاستفادة من تجارب الدول في مجال اقتصاد المعرفة.

5. قائمة المراجع:

1. أسماء بلعلمي. (2020). أساليب خلق المعرفة في ظل اقتصاد المعرفة. *مجلة دراسات اقتصادية*(32).
2. أيمن فريد، و منصر عبد العالي. (0409, 2018). اقتصاد المعرفة ومساهمته في تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. *مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي*(04).
3. حسن عبد الله عبد القادر علوبة. (04, 2020). مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة في الدول العربية تحديات الحاضر وآفاق المستقبل. *المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، 04*(12).
4. سامر بابكر. (2021). اقتصاد المعرفة. *صندوق النقد العربي، 13* .

5. سعيد عاشور، و خالد كواش. (2022). واقع اقتصاد المعرفة ومؤشراته في الجزائر مصر والاردن – دحليل لمؤشر المعرفة العالمي لسنة 2021. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 11*(01).

6. سليمة سلام، لحسن بوريش، و فواز واضح. (2018). واقع التوجه نحو اقتصاد المعرفة ومؤشراته – دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة المغربية. *مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي*(04).

7. صبري مقيمح، و إيمان هرموش. (06, 2017). واقع اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في الجزائر. *مجلةالباحث الاقتصادي*(07).

8. عفاف أبوسرحان. (2008). اقتصاد المعرفة. *رسالة المكتبة، 43*(3).

9. فاطمة بن يوب، و سليمة طبايبية. (12, 2017). اقتصاد المعرفة في الجزائر واقع وآفاق. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 04*(02).

10. محمد بوقموم، و زليخة كنيدة. (12, 2017). آليات الانتقال إلى اقتصاد المعرفة قراءة في مؤشر المعرفة العربي لسنة 2016 –حالة الجزائر. *أبحاث اقتصادية وإدارية*(22).

11. معمر بوطالبي، و يوسف حميدي. (04, 2009). نحو الاندماج الجزائري في الاقتصاد المعرفي. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، 03*(01).

12. مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة. (2022). مؤشر المعرفة العالمي 2022. المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دبي – الإمارات العربية المتحدة.

13. نزيهة بوالقدرة. (2018). اقتصاد المعرفة في الجزائر قراءة تحليلية في الإطار البديل للاقتصاد التقليدي. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة*(07).